AMERICAN UNIVERSITY
LIBRARY
OF BEIRUT

380.0956
S52dA

لخدمة وطني . . .

دفاع

الاستاذ رأفت شفيق شنبور

في باريس سنة ١٩٣٢

عن نظرية :

« ان الدولة المنتدبة ذات صلاحية دولية لعقد المعاهدات التجارية باسم الدول المشمولة بالانتداب مع الدول التي ليست عضواً في جمعية الامم ولا متاخمة للبلدان المذكورة »

الطرق الدوبلوماسية — والكياسة في السياسة وفي المرافعات الدولية — تكييف قضيه الليمون الطرابلسي الحلول التي توصل اليها — مقابلاته الرسمية في المجلس النيابي الافرنسي وفي قصر رئاسة الوزراء — الكه دروسيه — في سفارة روسيا — مساعدة رجال الاحرار في فرنسا .

مطبعة اللواء * طرابلس الشام

لخدمة وطني ...

دفاع

الاستاذ رأفت شفيق شنبور

في باريس سنة ١٩٣٢

عن نظرية :

« ان الدولة المنتدبة ذات صلاحية دولية لعقد المعاهدات التجارية باسم الدول المشمولة بالانتداب مع الدول التي ليست عضواً في جمعية الامم ولا متاخمة للبلدان المذكورة »

الطرق الدوبلوماسية — والكياسة في السياسة وفي المرافعات الدولية — تكييف قضيه الليمون الطرابلسي الحلول التي توصل اليها — مقابلاته الرسمية في المجلس النيابي الافرنسي وفي قصر رئاسة الوزراء — الكه دروسيه — في سفارة روسيا — مساعدة رجال الاحرار في فرنسا .

مذيل ..

بجدول تجارة الليمون في طرابلس والاصول الحديثة للتطهير — الاسعار والمصارفات والنقليات

مطبعة اللواء * طرابلس الشام

اهداء الكتاب :

الى الزعيم الكبير ، والوطني المفدّى ، السيد عبد الحميد كرامي ، الذي تحمّل اكبر مسؤولية في بني قومه ؛ وبذل الجهد والجهيد في سبيل طرابلس المحبوبة ؛ فالتاريخ يجب ان يسطر بأحرف من نور اسماء اولئك الذين كانوا عنواناً للوطنية والاخلاص والتضحية ؛ اقدم كتابي هذا .

رأفت شنبر

طرابلس

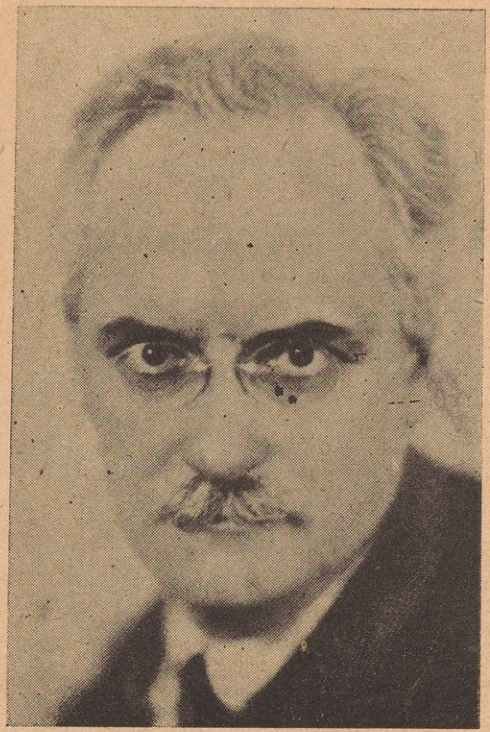

الاستاذ المحامي جان لونغه

نائب باريس ، وعضو قومسيون الشؤون الخارجية في المجلس النيابي الافرنسي ، وعضو المجلس العمومي ، ورئيس بلدية القسم الخامس من مدينة باريس

اهدى الينا رسمه حديثاً ننشره اعترافاً له بالجميل والمعروف

رسم المؤلف

كيف فكرت بليمون طرابلس ؟

منذ عدت للمرة الثانية الى باريس عام ١٩٢٦ بعد ان نشرت كتابي السياسي منتقداً سياسة الانتداب الاقتصادية ، رأيت ان لا سياسة حزبية او وطنية ايجابية تدير البلاد برأي حازم . وقد فكرت طويلا بشؤون بلدتي المحبوبة طرابلس . وعزمت ان اشتغل بالسياسة حسب القوانين السياسية الحقيقية المجردة . وان اخرج عن حد القول الى العمل ، فرجعت الى طرابلس عام ١٩٢٨ واردت ان ادير فيها حركة وطنية فيما بين الشباب فغلبت على امري ويأست ولكن في الحقيقة لم يتولاني اليأس انما شعرت بضرورة تأخير العمل لوقت اقدر فيه ان اقنع ابناء وطني الاعزاء او ان يقتنعوا مني وينظروا الي نظرة الوطني والسيد لخادمه الامين ، وكان مني اول عمل باشرته هو الصحافة . ولكن الصحافة هي السياسة بعينها تدار من قبل الحزبية الطائفية او اللا طائفية ، وحزبية شخصية ، وكانت هذه الاسباب هي التي اجبرتني على ترك السياسة واتخاذ (الاقتصاد) مناراً للسياسة الرشيدة ، وقد بدأت انشر في جريدة الاحرار الغراء افكاري محوراً فيها الاسس الاقتصادية والمالية الغربية منتقداً سياسة المال في الدول المشمولة بالانتداب الافرنسي وهكذا اخذت اشعر بأمل عظيم في تهيئة حياة اقتصادية جديدة في البلاد ، وكانت طرابلس هدفي الاوحد في كل قضية اقتصادية او سياسية وكثيراً ماكنت ادافع عنها وانا بعيد عنها ، ولما رأيت حركة ايجابية من ابناء وطني الابرار اخذت اعمل على انتقاد المشاريع الاقتصادية — المالية في البلاد وانتقاد اداراتها وبالفعل لقد جردت على السيد ديرافور حملة صحافية بقلمي اثارت الرأي العام وكان من ذلك ان تقاضينا امام المحكمة وبعدها تصالحنا بعد ان اخفضت وزارة المال نصف مخصصاته . وكانت هذه الحملة صلة عرفتني بها دار المفوضية ، ومن وقتها اخذت تحسب لحملاتي حساباً في الجرائد ، ومن جملة دعوتي الى الاقتصاد انشاء (مجلة البرلمان) الاقتصادية والمالية

وكانت مراقبتها تتعب جداً دوائر المراقبة ولكنها لم تقو على منعي .

وكنت اود ان يكون في البلاد من يتمشى على خطة منظمة ومشروعة في سبيل الاستقلال وان يتمسك بطرق المطالبة بالحقوق المهضومة تمسكاً مشروعاً وكنت اعتقد ان المطالبة بشؤن البلاد هو امر لا بد منه ولكن من هي السلطة ذات الحق والقانون ! وما هي الوسائل التي تؤدي الى طرق المطالبة وتأييد هذه المطاليب .

ان الفضائح والجرائم لا تكفي ان تقال او ان تعلم .. بل يجب ان لا تتكرر وهكذا عمدت الى الدرس والتنقيب فرأيت ان طريقاً واحدة توصلنا الى مطالبنا . وهذه الطريق هي باريس وجامعة الامم . واتكلت في ذلك على تفسير احكام الانتداب — والمادة الثانية والعشرين من عهد جمعية الامم وقد اعلنت ذلك اثناء المحاضرة التي القيتها في طرابلس في ٥ كانون الاول عام ١٩٣١ بصحبة الاستاذين حبيب بك بستاني وعادل افندي ابو النصر وقلت داعياً الى تأليف حزب للاصلاح الاقتصادي . وعقب ذلك عمدت الى تنظيم الحركة الاقتصادية في البلاد وكان الاستاذ حبيب بك بستاني الركن الاوحد الذي كان منذ القديم يقوم بهذه الدعاية ولكنني تركته يعمل في بيروت واتيت الى طرابلس اول عام ١٩٣٢ وبدأت ادرس ما يهم طرابلس فوجدت ان ليمونها كاسد ، وتاجرها عاطل فرتبت برنامجي وتهيئت للعمل المجرد عن كل غاية شخصية وهكذا فعلا نجحت في مشروعي كل النجاح ولم الق من السلطات ولا اقل معارضة بل على العكس رأيت تحبيذاً عظيما من لدن السلطات المحلية والوزارات الافرنسية صاحبة الحل والربط .

من الذين ساعدوا على انتدابي !

لا يخفى ان مثل هذا الانتداب والتفويض لم تتعود البلاد على اجرائه في ادوار حياتها السياسية ولهذا لم ار بداً من مشورة اهل الحل والربط في البلد الطرابلسي ومن البديهي ان صارحت الزعيم المحبوب السيد عبد الحميد كرامي الذي تحمل اكبر مسؤلية سياسية في بلده فلم ار منه الا اقناعاً واندفاعاً ، وبدوره تكلم الى السيد حسني افندي الذوق المثري الشهير في المدينة ، وهذا بدوره الى عموم الملاكين واعيان البلد الطرابلسي المحترمين ، وكان على رأس هذه الجهود السادة : مصطفى افندي بيسار ، منح افندي عدره ، محمد علي افندي ضناوي ، رشيد افندي الزيلع وغيرهم كثيرين . . .

الانتداب والتفويض

وكان ما طلبته ان عهدوا الي امر الدفاع عن قضيتهم الوطنية — التجارية ، بموجب وكالة ذات صبغتين مدنية — ودوبلوماسية . اذ تخولني الدفاع كمحامي ، ومراجعة سفراء الدول ووزاراتها كمفوض خاص . وهذا نص الانتداب والتفويض الذي اكتسب صبغة شبه رسمية في خدمة وطني المحبوب .

نص الوكالة

نحن الموقعين بذيله ملاكو وتجار واعضاء نقابة الليمون في مدينة طرابلس نصرح في هذا العقد اننا عهدنا الى الاستاذ رأفت شنبور احد اعيان البلدة امر الدفاع عن قضيتنا الاتية والتي تتعلق بها مصالحنا الحيوية وذلك كما يلي :

اولا — لاجل ان يمثلنا امام جميع السلطات من وطنية واجنبية مدنية او اقتصادية « ودبلوماسية » بصفته مندوباً مفوضاً وخصوصاً امام جمعية الامم اذا دعت الحاجة الماسة لذلك :

ثانياً — لاجل ان يدافع عن قضيتنا العليا فيما يتعلق بالليمون وان يرفع شكايانا الى المراجع الايجابية والتي تتحقق عدالتها ضمن المواد والتقارير المقرونة باوراق الدعوى المذكورة .

ان حدود القضية ترجع الى النقاط الاساسية التالية :

(ا) ان تتكرم وزارة الخارجية الافرنسية لدرس القضية بالصورة السريعة وتتطلع على اقتراحات مبادلة المواد الروسية بالليمون الطرابلسي :

(ب) ان تتفضل الوزارة المذكورة وتمتحن بوجدان القضية في الاساس وفي الشكل وان تبعث بتعاليمها الى دار المفوضية في بيروت لضرورة الموافقة على منح قرض لا يقل عن خمسة ملايين فرنكاً لمساعدة منكوبي الليمون بطرابلس

(ج) ان تسعى لايجاد منافذ اخرى لليمون طرابلس توازي بقيمتها المصالح التجارية السابقة لتجارة الليمون في طرابلس .

ان هذا الانتداب والتفويض يخول المندوب ايضاً ما يلي :

اولا — الحق المطلق للدفاع وتكييف القضية اما مدنياً او حسب الاصول المصطلحة للحقوق الدولية العامة .

ثانياً — الحق بانتقاء مساعديه حسبما يراه مناسباً لسير القضية الضروري .

ثالثاً — اننا نتعهد بان لا نلجاء الى المفاوضة مع السلطة الا بعد استشارة مندوبنا المفوض وان لا نعترف على احد ممن يقومون لدرس هذه القضية بصورة شخصية . ولكل هذه الاسباب المذكورة اعطينا هذا التفويض والانتداب بملء ارادتنا واعترافنا بذلك .

طرابلس في ١١ مايس عام ١٩٣٢

ويلي ذلك التواقيع

رئيس نقابة منتجي الليمون في طرابلس

ورأيت قبل مغادرتي الفيحاء ان اتزود ببعض الارشادات الضرورية في مهمتي هذه واجتمعت الى رئيس النقابة ثم الى امين سرها العام اللذان شجعاني في سفري ، ولا انكر ان ارشاداتهما كانت في مكانة قصوى من الاهمية فوعدتهما ان اسعى بنفسي مع حكومة الجمهورية اللبنانية قبل مغادرتي الوطن لتنفيذ مطاليب النقابة والسعي لتوسيع صلاحيتها في بعض نقاط لها من الاهمية مكانة كبرى في تحسين الليمون والسهر على تطهيره . . . .

المحافظ وتنقيح قانون نقابة منتجي الليمون

وفعلا قابلت السيد الشيخ كسروان الخازن محافظ شمالي لبنان وتحدثت اليه عن اهمية المواد التي يجب تنقيحها وامر توسيع صلاحية النقابة فلم ير مانعاً وطلب الي ان انقح المواد وقانون النقابة ففعلت ذلك حالا واحال القانون الجديد بدوره الى وزارة الزراعة في بيروت .

— ٢ —

في بيروت من ١ حزيران الى ٢٠ منه ١٩٣٢

لم اشأ ان في بادي، كل بدء ان اطرق ابواب المراجع الحكومية العالية قبل ان اتزود بدقائق الاسرار التي كانت تحجب كثيراً من الحقائق عن اعين كبار الموظفين فيما يختص في هذه القضية . ولذلك بدأت ادرس في مكاتب دائرتي الاقتصاد — والمال — والجارك المواد التي تعينني في درسي على تأييد نظرية الطرابلسيين

ولم تكن قضية مبادلة الملح الروسي بليمون طرابلس الا صورة مصغرة عن حقائق كبيرة تميط اللثام عن ضرورة متابعة القضية حتى آخر مرجع ايجابي دولي واعني به جامعة الامم . نعم ان مبادلة الملح الذي لا تزيد قيمته عن ٤٠٠ — ٥٠٠ الف

ليرة سورية سنويا لم تكن بنظري سوى مقدمة او فاتحة عمل انتقادي ، فحملت في الجرائد حملات عديدة — يذكر القراء شيئاً منها في مجلتي البرلمان — وطلبت المقايضة مع روسيا تسهيلا لليمون طرابلس ولكن لما توصلت الى معرفة الجدول الجمركي للواردات والصادرات وعلمت ان معظم هذه الواردات يمكن ان يؤتى بها من روسيا عن طريقة المقايضة تمسكت بنظريتي واخذت ادبج ملف القضية وابين بالارقام التي بلغت الملايين من الليرات من الواردات الى البلاد والتي تزيد في الازمة الاقتصادية تعقداً بالنظر لغلاء المواد في حين انه لو اتينا بها من روسيا ، عن طريقة المبادلة لكان ادى ذلك الى انعاش الاسواق التجارية لانه من المعلوم ان المواد الروسية التي تزاحم باسعارها جميع المواد الاجنبية الاخرى تباع باثمان بخسة جداً فتنعش الاسواق ، ويصبح المستهلك في حالة رضية يؤمن على معاشه وحاجياته دون ان يتكلف مبالغ عظيمة . . . فهذه الاخشاب ، والحبوب ، والبترول والبانزين ، والملح ، كل هذه المواد ضرورية للبلاد وتشكل اهمية كبرى في الصرفيات اليومية

ولما كانت القضية يجب ان توجد التوازن التجاري فيما بين الصادر والوارد ولما كانت قيم الليمون لا تغطي الا القليل من قيم الواردات الروسية لهذا السبب عمدت الى وسيلة اخرى في دفاعي سيراها القارىء فيما بعد .

ولما كانت هذه الدوائر لا تفهم معنى لهذه المهمة والانتداب الاقتصادي وكانت جميع الاوساط الحكومية في بيروت سواء في السراي الصغيرة او الكبيرة لا تتفق على حد معين في تفسير هذه المهمة والغرض الحقيقي منها ، فكان الكل يود ان يراني ويستوضحني وهكذا كنت اصل الى رغبتي في درس اسرار القضية دون ان افشي من اسرار مهمتي البسيطة شيئاً .

في دوائر الاقتصاد اللبنانية

ولا بد لي من الثناء على المساعي التي بذلها مدير الدوائر الاقتصادية السيد جوزيف شمعون فانني عرفته قبل مهمتي كصديق مخلص ومحب للاعمال والمشاريع الوطنية . وقد ساعدني كثيراً في سبيل رقي مجلتي البرلمان الاقتصادية — ولما جئته مندوباً عن طرابلس فرأيته كثير الاهتمام بقضيتي وبتنا الساعات الطوال ندرس عن كثب جميع الطرق المؤدية للفلاح في القضية . وقد طلب مني ان اترك في مكتبه نسخة عن ملف القضية ومحتوياتها ، ليدرسها بنفسه ، وكان خير عون لي في ترتيب الارقام ، وتهيئة المعدات اللازمة للقضية .

توسيع صلاحية النقابة

كان لامر توسيع صلاحية نقابة منتجي ومصدري الليمون بطرابلس اهمية كبرى وكان قد سعى غير مرة الى الحصول على هذا التوسيع اعضاء مكتب النقابة وغيرهم ولكنهم لم يفلحوا تجاه المواعيد وغيرها .

واول عمل باشرت به بعد الانتداب والتفويض كان مراجعتي للسلطات المحلية وكان المحافظ لا يرى مانعاً من منح النقابة سلطة المراقبة ، وقد كافني حضرته ان انقح القانون وازيد في مواده ثم يرسله لوزارة الزراعة . فالداخلية . فرئاسة الجمهورية ففعلت ذلك .

وفعلا بعد ان حورت المادة الثالثة وزدت عليها بندين يختصان بمنح صلاحية مراقبة اصداريات الليمون ، راجعت مدير الشؤون الاقتصادية المسيو دي مورنيه في المفوضية العليا وهذا لم ير مانعاً من ان اذا وافقت الحكومة اللبنانية على هذه السلطة ان ترسل المفوضية اوامراً صارمة الى دوائر الجمارك بمنع كل ارسالية اذا لم يكن عليها ختم المراقبة .

وتكلمت باثنائها الى رئيس الجمهورية حينما قابلته قبل سفري الى باريس . فحبذ فخامته هذا المشروع ووعد ان يجتمع مع مدير الزراعة للبت في هذه القضية .

- ٣ -

بيروت ١ حزيران الى ١٩ منه

اول ما سعيت الى عمله ، حينما وطئت بيروت هو ان زرت زملائي الصحافيين وكلفتهم ان يهتموا للمهمة الاقتصادية التي انتدبني لحلها اخواني الطرابلسيين فكانوا كلهم والحق يقال مندفعين بكل قواهم وقد صرحت جريدة « النداء » الغراء بما يلي :

تصريحات مندوب نقابة تجارة الليمون

الازمة الضاربة اطنابها في الفيحاء — عقد المعاهدات

ما زال تجار الليمون واصحاب البساتين ونقابتهم في طرابلس يسعون جد السعي لانقاذ هذا المورد العظيم الذي توالت عليه الضربات فكادت تقضي عليه وكادت تفقد البلاد بذلك ركناً خطيراً من اركان ثروتها . وقد رأوا ان يعهدوا الى حضرة الاستاذ رأفت شنبور المحامي والاقتصادي المعروف بالسعي في سبيل هذه القضية للدفاع عن مصالحهم . واعتمدوه في ذلك بتفويض يخوله العمل لدى السلطات الاهلية والاجنبية ولدى جامعة الامم اذا اقتضى الامر

وقد اخذ الاستاذ الشنبور يعمل في هذا السبيل وبدأ سعيه بمقابلة بعض رجال الحكومة وسيقابل بعض رجال المفوضية .

وسيسافر حضرته في الاسبوع المقبل الى باريس لمتابعة العمل في هذا السبيل

وقد اجتمع مندوب « النداء » بحضرته فافضى اليه بالمعلومات التالية :

لا اغالي اذا وصفت ازمة الليمون — بتجارته وزراعته — بانها كارثة . وان كل وطني ليأسف اذ لا يرى السلطات المسؤولة تعير هذا الامر ما يستحق من العناية والاهتمام العظيمين . فقد بلغت الخسارات المتوالية على هذه المدينة خلال السنوات الاخيرة (١،٥٠٠،٠٠٠) مليونا ونصف مليون ليرة ذهبية اي مائة وخمسة وستين مليون فرنك فرنسي (١٦٥،٠٠٠،٠٠٠)

ومن المعلوم ان الثروة الاهلية للطرابلسيين لا تتجاوز زيتونهم وليمونهم ، اما وقد قدر لزيوت طرابلس وصابونها ان تبقى في كساد لاهمال دار المفوضية الفرنسية للقضية الجمركية من هذه الناحية ، فلم يبق اذن من موارد الثروة سوى تجارة الليمون . ولكن حتى هذه ايضاً قد قضي عليها اخيراً بالتلاشي وقضي معها على عائلات كثيرة بالافلاس وهجر الديار . .

ولدينا ابواب سنطرقها لنسمعها شكوانا ونعرب لها عن مطالبنا اولها الحكومة المحلية والمفوضية . وبعدهما وزارة خارجية فرنسا وجمعية الامم

واننا نأمل من الذين بيدهم الامر هنا ومن الدوائر الاقتصادية ان تعني بزراعة الليمون وتجارته عناية فنية من ناحية اصداره واصول التعبئة الحديثة ومن ناحية مكافحة الامراض التي تصيبه . ثم من ناحية فتح اسواق له في الخارج ، لا بل ابقاء اسواقه القديمة مفتوحة وقد اقفلها في وجهنا اهمال المسؤولين وبعض ظروف لا يجوز ان نتحمل تبعتها . وقد كان على المسؤولين ان يتوصلوا الى ذلك بعقد المعاهدات والاتفاقات ، ولكنهم لم يفعلوا فكان ذلك من اكبر اسباب الازمة . وعليهم اليوم ان يستدركوا ما فاتهم بالامس والا فنحن الى البوار والخراب المحتم صائرون

ان التبعة غيمة فعلى من يحملونها ان يقدروا الحالة قدرها الحقيقي ويبادروا الى معالجتها قبل فوات الاوان .

ان معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ وصك الانتداب مادة من عهد جامعة الامم كلها تنص بجلاء على ضرورة عقد المعاهدات اللازمة لحفظ مصالح (البلاد المشمولة بالانتداب) تجارياً وصناعياً وقد عقد غير قليل من الاتفاقات الدولية التجارية باسم (البلاد المشمولة بالانتداب) ولست ابحث هل اصابت هذه البلاد فائدة من الاتفاقات ولا مبلغ هذه الفائدة ولكنني اذكر انه لم يلتفت الى الليمون الطرابلسي التفاتة واحدة في هذه العقود ولم يبرم من اجله اتفاق واحد من كل هذه في حين انه مورد من اعظم موارد البلاد . وفي حين ان طرابلس تعد من المصادر العالمية لهذه الفاكهة .

وهنالك فكرة المبادلة التجارية بيننا وبين روسيا وانا اعلم ان الملح الروسي ليس وحده كافيا للمبادلة بالليمون غير انه يشكل رقما لا يستهان به ولكن لدينا موارد اهم منه وهي الاخشاب والسكر والكاز والبنزين والكبريت

فاذا عنيت المفوضية بفتح المبادلة الروسيه فاني ارى ان الازمة الاقتصادية قد تخف كثيرا . لان الصادرات الروسية ارخص ثمنا لا سيما حين تكون بطريق المبادلة . والجمارك عندها لا تتجاوز الحد الادنى عليها . ومتى ذكرنا ان طرابلس تصدر من الليمون اكثر من ثمانمئة الف صندوق سنويا وقدرنا المواد المتفرقة التي يمكن ان تبادلنا اياها روسيا مقابل هذه الكميات الوافرة ادركنا اي اثر يكون من ذلك في تفريج الازمة وترجيح كفة الميزان التجاري للبلاد وهذا لا يتطلب الاهتمام بدرس القضية درسا مجرداً .

وقد قابلت امس حضرة مدير الدوائر الاقتصادية وبحثت معه في تشكيل لجنة (قومسيون) لمراقبة تصدير الليمون تؤلفها نقابة تجارة وزراعة طرابلس .

وسأقابل حضرة رئيس الجمهورية فمستشار الدوائر الاقتصادية فالمسيو بونسو وسأقدم له نسخة عن التقرير الذي أعده لارفعه الى وزارة الخارجية الفرنسية .

غير اني شديد الامل بان القضية قد لا تحتاج لعرضها على جامعة الامم .

في المفوضية العليا

لم يرق في هذه المرة للمسيو تيترو السكرتير العام للمفوضية ان يستقباني كمندوب عن طرابلس فاعتذر وطلب الي ان اجتمع الى مدير الشؤون الاقتصادية المسيو دي مورنيه الذي هو اختصاصي في القضية .

ان المسيو دي مورنيه من رجال المفوضية الاختصاصيين ، وهو من الفئة التي تحب ان تخدم البلاد خدمة مجردة عن كل غاية سياسية وجبذا لو كان الكل مثله .

بدء المفاوضة

في الصلاحية : ان المفوضية الافرنسية هل تملك صلاحية عقد معاهدة روسية — لبنانية ؟ ان المسيو دي مورنيه يقول ان صك الانتداب لا يسمح بذلك . وانه يثبت نظريته بعدم صلاحية دار الانتداب لعقد اية معاهدة كانت بأسم البلاد المشمولة بالانتداب الافرنسي اذا لم تكن تلك الدولة ، متاخمة الحدود ، او عضواً في جمعية الامم .

اما انا فقلت له :

ان صك الانتداب ، واصول تنظيم عقد المعاهدات اتيا مختصران في نصوصهما فهناك صوالح اقتصادية بحتة لم تكن حين وضع صك الانتداب في مقام الاهتمام والاهمية بمكان . وهذه معضلة كان يجب على الحكومة المنتدبة ان تفترض وقوعها في كل وقت وآن . فصك الانتداب كافل ضامن لصوالح البلاد المشمولة بالانتداب ، وليس بوسع الدولة المنتدبة او جمعية الامم بنفسها ان تمر عرضاً امام هذه الصوالح الحيوية ولكن يجب على كل ان ننظر الى غير حاول نصوص ومواد صك الانتداب الذي سطرته الدولة المنتدبة على حين غرة ، وبعجلة زائدة لا تنكر تهدئة للخواطر ، وتحذيراً للاعصاب . . .

فعلى جانب صك الانتداب مستندات سياسية دولية اعظم مكانة من صك الانتداب وهذه المستندات هي : (١) نصوص المادة الثانية والعشرين من عهد جمعية الامم نفسها . (٢) معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ .

المادة ٢٢ صك الجامعة

ان الفقرة الرابعة من المادة (٢٢) من عهد جمعية الامم بعد ان اقرت واعترفت اعترافاً صريحاً بأستقلال عموم البلدان التي كانت خاضعة للامبراطورية العثمانية. وقد حتمت على الدولة المنتدبة (باسعاف) و(ارشاد) الدول المشمولة بالانتداب. على ان تقديم الاسعاف على الارشاد هو دليل واضح على ان الاسعاف المادي يجب ان يكون في الدرجة الاولى من واجبات الدول المنتدبة وان الارشاد والمراقبة والتدريب في الدرجة الثانية من شؤون الانتداب وحيث كانت القضية الطرابلسية قضية اقتصادية ، وكان امر عقد المعاهدة امر دبلوماسي بحت ،وحيث كانت السلطة الخارجية للجمهورية اللبنانية معدومة امام سلطان الدولة المنتدبة التي تبقى مسؤولة عن شؤون البلاد سياسياً وديبلوماسياً فعليه كان حقاً على الدولة الافرنسية ان تنظر بعطف على القضية الطرابلسية وان تتفق مع الدول التي تفيد الصالح الاقتصادي لمقاطعة كبرى كمقاطعة طرابلس في الجمهورية

ولما كانت حكومة الجمهورية اللبنانية ليست بذات صلاحية للمفاوضة الدولية ولما تقدمت الوفود مراراً عدة الى بيروت والى السراي القديم والكبير ، ولما كانت المسئلة اقتصادية بحتة ودولية ، فكان من الواجب ان تقترح دار المفوضية الحلول التي يركن اليها الطرابلسيون حيال قضيتهم الحيوية هذه.

اذن لا نكران ان القضية لها حل مشروع في نصوص المادة الثانية والعشرين التي انبثق منها فلك الانتداب ، فاذا لم يكن في الفرع ما دل على الصلاحية ففي الأساس مواد هامة كان يجب ان تركن اليها دار الانتداب دون جدل.

معاهدة لوزانه ١٩٢٣

ان نفس معاهدة لوزان عام سنة ١٩٢٣ التي اقرت الانتداب الافرنسي على سوريا الداخلية والمنطقة الساحلية لسوريا حسب مؤتمر سان ريمو (٥ نيسان ١٩٢١) اشترطت على الدولة المنتدبة ان تعقد المعاهدات الضرورية لحفظ وسلامة المصالح

الاقتصادية للبلاد المشمولة بالانتداب ، وانها شددت على الخصوص فيما يتعلق بالمصالح التجارية وطرق عقد المعاهدات الدولية من لدن الدولة الافرنسية ، باسم البلدان والدول المشمولة بانتدابها :

واذا نسيت تلك المعاهدة ان لطرابلس وللبنان باجمعه مصالحاً اقتصادية مع روسيا فليس من الضروري ان تكون النصوص صريحة وشاملة التخصيص ، فبواسطة التعميم يمكن استنتاج المبادئ والاساس . فيعمل بموجبه دون شك او اختلاف . . .

وفي الاساس نرى ان النصوص والمستندات الدولية هذه لا تدعو الى التشاؤم بخصوص عقد معاهدة وخصوصاً اذا دعت حاجة البلاد المشمولة بالانتداب الى ذلك وحيث كان لا يمكن التخصيص لكل حالة من الحالات التي يجب عقد المعاهدة بشأنها اصبح في حكم الاطلاق امر البت في لزوم عقد المعاهدة من لدن الدولة المنتدبة .

ولقد رأينا ان مواد الحكومة المتحدة تدخل لبلادنا وهناك وضعيات جمركية قامت بتنظيمها دار الانتداب الافرنسية مع ان حكومة الولايات المتحدة ليست فقط ليست عضواً في جمعية الامم بل انها معادية لهذه المؤسسة الدولية التي باتت حكومة الولايات المتحدة تكرهها وتندد عليها . . . فلماذا هذا التخصيص امام حكم التعميم !

وكنت قد هيئت هذه الردود على اقوال المسيو دي مورنيه وقدمتها اليه وللمفوض السامي بتحرير خاص في ١٦ حزيران عام ١٩٣٢ .

واتفق ان انتدب المسيو ريكلو رئيس غرفته ، الذي اجتمعت اليه في ١٨ حزيران ١٩٣٢ وكان قد بلغ ذلك مستشار الزراعة المسيو فورنيه ومدير الزراعة الامير رفيق ارسلان .

في مديرية الزراعة

وكانت اجتماعاتي كثيرة مع الاستاذ مدير الزراعة الامير رفيق ارسلان وقد صرح لي مراراً انه يوجد قانون يوجب الصعوبات المختلفة على كل من لا يبخر او لا يطهر ليمونه ولكنه يخشى وضعه موضع التطبيق خوف حدوث عكس تأثير من قبل الرأي العام .

اجتماع خاص

وكان المسيو ريكلو مستشار الدوائر الاقتصادية في المفوضية ومندوب المفوض السامي في سراي الجمهورية قد اوعز للمسيو فورنيه بأن يجتمع معي ، ونتفق على كيفية توسيع صلاحية المراقبة ، للنقابة في طرابلس .

وفي صباح يوم ١٨ حزيران ١٩٣٢ حضرت لمديرية الزراعة وكان المسيو فورنيه المستشار الافرنسي ، وحضرة مدير الزراعة مجتمعين في غرفة الاول ، ووضعت الدوسية امامي ، وقلت لهما : الآن انتهت اعمالي من بيروت ، واني اتكل على همة الامير رفيق وعلى ثقة المستشار فقد وعداني بدرس الطرق اللازمة لجعل التطهير اجباريا واما مسئلة الصلاحية فهي امر حاصل .

وقد كلفني الاستاذ الامير رفيق ان ارسل اشعاراً الى النقابة لأن تجتمع وتقرر ما حورته من القانون وزيادة المواد الثلاث . وفعلا تلقيت من سكرتير النقابة العام حضرة الاستاذ كمال افندي البركه التحرير الآتي :

حضرة الاستاذ الفاضل رأفت افندي شنبور المحترم

تلقيت كتابكم المؤرخ في ٧ — ٦ — ٣٢ وبموجبه ارسلت دعوة للجمعية العمومية التي تمثل معظم ملاكي جنائن الليمون بطراباس وحسب اشارتكم فقد قررت الجمعية زيادة ثلاث نقاط على القانون الاساسي للنقابة وارسلت نسخة طبق الاصل لوزارة الزراعة الجليلة ونسخة ثانية لمحافظ لبنان الشمالي لترفع لوزارة الداخلية للتصديق . فالنقابة تشكركم على جهودكم باسم الطرابلسيين عموماً

ونتأمل متابعة تصديق المواد التي تنحصر فيما يلي.

اولا : ان تقوم النقابة بضمان اعمال التطهير وحق جباية الدراهم ممن يمتنع عن دفع ما يلحقه من اعمال التطهير الذي يجري تحت اشراف النقابة بضمان الحكومة المحلية ومساعدتها

ثانياً : ان يكون للنقابة حق الاتفاق مع شركات الرش والتبخير بالسعر الذي تراه النقابة موافقاً لمصلحة البلد .

ثالثاً : منع التصدير الا بتسريح من النقابة اي يعطى امر من المفوضية العليا للكمرك ان لا يصدر من الليمون الا ما هو مرفوق بتسريح من النقابة يشهد بنظافة الثمر وحسن توضيبه ومنع كل تصدير لايكون مرفوقاً بهذا التسريح

تجدون طيه التحرير الذي طلبتم اعادته نسأل الله لكم التوفيق والنجاح الدائم وتفضلوا بقبول فائق الاحترام مع التعظيم سيدي

في ١١ حزيران سنة ٩٣٢ امين السر

محمد كمال البركه

اثر المفاوضات

وكانت آخر المفاوضات ان استقبلني رئيس الجمهورية نهار الثلاثاء الواقع في ٢٠ حزيران في الساعة الرابعة والنصف من بعد الظهر ، وبعد حديث المجاملات قدمت له ملف القضية ، وذكرته في اننا نعمل لخير طرابلس واني واثق من ان فخامته الذي اصبح اليوم الرئيس المنفذ لشؤون الدولة في مقدرته ان يشرع بتقرير كل ما فيه خير وصالح قضية طرابلس الحيوية . وبعدها استأذنت فذكرني ان لي تحريراً يعتمد فيه الى انتدابي الاقتصادي . يجب ان اسلمه لمعتمد الجمهورية في باريس وان هذا سيعمل كل ما في وسعه لتخصيص مكتباً لي ومساعدتي بكل الشؤون . فشكرت فخامة الرئيس وانصرفت

وقد نوهت الجرائد عن هذه المحادثة مع فخامة الرئيس ، وعن سفري ، وعن النتائج التي توصلت اليها اثناء مفاوضاتي في بيروت مع السلطتين الاهلية والافرنسية وما كان منها من اعلاء شأن القضية الطرابلسية .

موعد السفر

وكان موعد السفر في ٢١ حزيران ١٩٣٢ الساعة الخامسة من بعد الظهر على ظهر الباخرة « باتريس » التي اقلعت بنا من بيروت فالاسكندرية ، فالبيره ، فمرسيليا

الوصول

ووصلنا مرسيليا يوم الثامن والعشرين مساء ، فلم اتوفق فيها بل تابعت سيري في المساء نفسه الى باريس حيث وصلتها في التاسع والعشرين قبيل الظهر .

في باريس

وبعد ان تناولت طعام الغذاء وارتحت قليلا من عناء السفر بدأت المفاوضات رأساً في ذات النهار اي يوم وصولي في ٢٩ حزيران ١٩٣٢ .

في مكتب النائب لونغه

وفضلت ان اذهب بنفسي الى مكتب المحامي الشهير جان لونغه الذي اعلمني صديقي الفاضل الدكتور انيس الصغير انه انتخب نائباً من جديد بعد تغيب اثني عشر سنة عن الحياة النيابية وكان لتجديد انتخابه في الاوساط السياسية رنة فرح وبهجة .

ولسوء الحظ فاجأتني كاتمة الاسرار في المكتب بان الاستاذ يتابع جلساته في المجلس النيابي واذا احببت ان اراه على موعد فهي مستعدة لاعلامه فقلت حسناً ، وضربت لي موعداً في الغد في المجلس النيابي في الساعة الخامسة مساء ، وهكذا ودعتها وانصرفت .

ورجعت الى النزل حيث قضيت اربع ساعات في تحضير ملفات القضية ووزعتها كما يلي :

ملف لرئيس الجمهورية الافرنسية ، ملف لرئيس مجلس النواب ، ملف لرئيس الوزارة ووزير الخارجية ، ملف لوزارة التجارة ، وملف الى النائب لونغه ، وملف الى المعتمد

اللبناني السيد الفونس ايوب .

وهكذا قضيت معظم الليل في درس القضية وترتيب المواد المستعجلة الى الساعة الثانية والنصف من الصباح .

في ٣٠ حزيران

وكان اول ما يتوجب علي عمله ان اقدم اوراق اعتماداتي الى مندوبية المفوضية في باريس « ١٠٥ شارع فوبورغ سان اونوره » حيث يقيم فيها السيد الفونس ايوب معتمد الجمهورية اللبنانية .

وفي الساعة العاشرة والنصف اقلتني سيارة وكنت في البستي الرسمية وذلك حرصاً على شرف طرابلس التي انتدبتني لمهمة اقتصادية في الاوساط الحكومية الرسمية ، وعجبت من عدم وجود السيد الفونس ، ولكنني رأيت الامير علي الجزائري معتمد الدولة السورية في باريس .

الامير علي الجزائري

هو شاب في العقد الثالث معتدل القامة لا تفارق محياه الابتسامة — الديبلوماسية — التي هي اساس الحياة السياسية ، تدل هيئته على الحزم في العمل والنشاط والتفكر ، خدوم . تلقى دروسه الاقتصادية في المانيا ولذا يمتاز على غيره بالعمل دون الكلام .

تقدمت اليه وعرفته بنفسي فاستقبلني بما يليق من حسن الوفادة ، وكان له ذوق كبير في فرش غرفته الرسمية بالاثاث والرياش الدمشقية وعلى الطراز الشرقي ، وهو الذي رتب في المعرض الباريسي عام ١٩٣١ القسم السوري ونال اعجاب الجميع ، مع وسام جوقة الشرف . ولما دار الحديث في صدد مهمتي لم يقتنع من صحة الوصول الى الغاية ، وقال لي ناصحاً ان اسعى لفتح منافذ اخرى في اوروبا وان لا اتطرق الى الوزارات وغيرها ، فعجبت من نصحه هذا الغير منتظر . . . ولكنه كما صرح لي انه عملي وليس نظرياً ! . . والامير معذور لانه في الاوساط الحكومية المنتدبة ، ولم يتنبه لمرامي في تكييف القضية ، ولكنه رأى فيما بعد درجة الاهتمام من لدن السلطة السلطة المنتدبة وكان هذا كافياً لاقناعه . . .

السيد الفونس ايوب

وهو موظف قديم في الجمهورية حصل دروسه العالية في سويسرا واختص بالاقتصاد ولمع في اختصاصه هذا ، فاشغل اول منصب اقتصادي في الدولة وبعدها لما وافقت المفوضية على تمثيل لبنان وسوريا في باريس كان السيد الفونس ايوب اول رجل اختصاصي لاول منصب سياسي . وتراه متروياً كثيراً في اموره ، يندفع باخلاص ولكنه لا يحب الجدل حتى ولا في الامور المهمة .

وعجبت كيف دب الزهد في عروقه ودمه الشابين ، فلم يعد يأبه بالمنصب كأنه — سفير قديم — وكثيراً ما يروي سأمه . . .

ولما فاتحته في مهمتي ، رأيته كأنه علم بها من ذي قبل من الجرائد ، وقال : ان المسئلة قد اهتممت بها بنفسي منذ سنتين واكثر ولكن لم ار عملا حقيقياً في البلاد يساعدني على تحقيق القضية ، واخذ يبرهن لي اهتمامه في المسئلة ، وحقيقه اقتنعت جد الاقتناع ولكن يا للاسف لم تكن النتيجة كما يبغي ويبغي الكل . .

وعلى عكس الامير علي كان يرغب في ان تتدخل الوزارة رسمياً وانه لم ير مانعاً او ضرراً في مهمتي هذه من ملاحقتها في الوزارة ، وكان يرى ان رأي المفوض السامي ضروريا . وفي الاساس يجب على الوزارة المسؤولة ان تسئل رأي ممثلها عن هذه القضية ولهذا بتنا ننتظر وصول العميد السامي المسيو بونسو الى باريس

في ١ تموز ١٩٣٢

وقد بدأت في هذا اليوم مفاوضاتي الخصوصية مع التجار ، والمحلات المالية الكبرى ، ودرس طرق التصدير وكان مكتبي في دار المفوضية بغرفة بجانب غرفة المعتمد اللبناني ، وكان هناك كل ما يلزم لي من الضروريات لمهمتي فاني اشكر حضرة المعتمد اللبناني الصديق الاستاذ الفونس ايوب لما قام به من الواجب تجاه مهمتي هذه الشبه رسمية

في المجلس النيابي

وكنت على موعد مع النائب الباريسي الاستاذ جان لونغه ، في الساعة الخامسة والنصف في قاعة مجلس النواب الافرنسي او « قصر البوربون » المنتصب امام جسر الكسندر الثالث بالواجهة الجنوبية من ساحة « الكونكورد » العظمى .

وقدمت بطاقتي الى احد الحراس ، فعاد بعد قليل وافهمني ان نائب باريس في اجتماع خصوصي في قومسيون الشؤون الخارجية للبرلمان ، ولا يمكنه ان يسلمه البطاقة . فانتظرنا ولكن لم يطل هذا الانتظار واذا انا بحضرة الاستاذ جان لونغه الذي يشبه برأسه وزي شعره بالخطيب « بول بونكور » لكنه اطول منه قامة وقداً وهو شاب في العقد الخامس من عمره تظهر على محياه ملامح الذكاء ، والمقدرة ، والهيبة ، ويسحرك بالفاظه الرنانة العذبة ، وقلما لا تقتنع من كلامه ، وبعد ان تتكلم معه عن قضيتك يعرد في الحال ويقص عليك القصة مع الحلول التي تودها ، والتي تراه يود ان يوصلك اليها بطريق المنطق وهو سريع الخاطر ، ذو فكر مولد عجيب ، وذو اندفاع للدفاع عن القضايا الدولية اللامم المغلوبة على امرها ، فتراه اليوم في باريس ، وغداً في هنغاريا ، وبعد غد في برلين ، وبعدها في لاهاي ، يدافع عن اهم القضايا التي يعجز عنها المحامون الوطنيون ، ومهما تكلمت عنه فقد لا اكفي بعض ما هو منطو عليه من حسن السريرة وقوة الجلد في الدفاع ، والغيرة والحماسة .

وافهمته بعد السلام ، القضية ، فوعدني بدرسها وضرب لي موعداً في اليوم التالي في مطعم « قصر الشاتلين القديم » بالقرب من السين ، و يقصد بذلك عزيمتي على طعام الغداء اذ هو البادئ ، ولكنني قلت له بما انه في الاصطياف فاني ادعوه بدوري ، وبعد جدل تقبل العزيمة فودعته وانصرفت .

وطبعاً قد سلمته القضية للدرس .

في ٢ تموز

وكان علي زيارات ووصية لبعض النواب والاصدقاء في باريس ، فكنت اغتنم الفرص السانحة في ساعات المساء ، ومنها زيارة السيدة الكونتس

دي كليرمون دي تونير ، والكونت فيليب فيتالي ، الذي توفي اخيراً في روما ، والكونت هنري دي شامبون مدير ورئيس تحرير المجلة البرلمانية الباريسية ، وزيارة المسيو بيير اليب الذي عرفه المواطنون في ربوع البلاد والكاتب اندره فورنيل ، والكاتبة السياسية مدام ريقبليون الخ ... الخ ...

في قصر الفيوشانيه

وفي الساعة الواحدة كنا على مائدة الطعام ، مع النائب لونغه ورأيت من علائم وجهه انه مهتم للقضية كثير الاهتمام ، وبدأت اشرح له الحقائق عن اهمال بعض الشؤون الحيوية في بلاد الانتداب ، وتحدثنا بعدها عن شؤون اخرى لها علاقة مع السياسة والوضع الحاضر ، وكان يود ان يسمع شيئاً حقيقياً ليدافع عنه في المجلس ... وبالنهاية ضرب لي موعداً في اليوم الثاني لمواجهة الوزير والرئيس هريو ، الذي كان منتظراً عودته من مؤتمر لوزان الدولي مساء غد .

الرئيس هريو يعود الى لوزانه

وفي المساء نفسه تلقيت تحريراً سريعاً من النائب يقول به ما يلي :

مجلس النواب — مستعجل

باريس في ٢ — ٧ — ٣٢

سيدي العزيز ...

ها انا آت من محادثتي مع الوزير — وكيل وزارة الخارجية المسيو باغانون الذي هو مستعد غاية الاستعداد « للقضية » . ولكنه سيبرح باريس مع الرئيس هريو في الليل نفسه الى لوزان وهذا ضرب لي موعداً يوم الاربعاء الآتي ، حين عودته . فآمل ان لا تروا مانعاً من الانتظار . وفي حالة الحاجة تلفنوا لي .

وتفضلوا بقبول .....

الامضاء : جان لونغه

في ٣ تموز ١٩٣٢

اليوم الأحد ، وقد فكرت بتحضير مذكرة للصحف الباريسية ، اشرح بها القضية الطرابلسية فتكون تهيئة للرأي العام ، ولكن الصحف تتقاضى القيم العظيمة في سبيل درج قضية كهذه ، فعمدت عندها الي ان احرر للصديق الكبير ، الكونت هنري دي شامبون ، نائب الشمال سابقاً ورئيس تحرير المجلة البرلمانية الباريسية وهي لسان حال المجلس النيابي الافرنسي ، وفئة « الاحرار » وقد قضيت معظم النهار وقسما من الليل في تجهيز هذه الحملة . . .

في ٤ تموز ١٩٣٢

وكان في الصباح ينتظرني الاستاذ الفونس ايوب المعتمد اللبناني في باريس لدرس كيفية تقديم القضية ، فطلبت اليه ان يحضر تقريراً من قبله يؤيد به ما جاء في ملف القضية ولنسلمه الى وزارة الخارجية الافرنسية

وكان اعلمني ان المسيو هنري بونسو المفوض السامي للجمهورية الافرنسية في بيروت سيصل الى باريس في السابع من الشهر ، ويحتمل ان نقابله في الثامن منه لأخذ رأيه قبل تقديم القضية رسمياً الى الوزارة .

وتوجهت بعدها الى مكتب الكونت دي شامبون فاستقبلني منذهلا ولما يحلم ان يراني من جديد في باريس بعد طول الغيبة ، وخصوصاً كمندوب اقتصادي بعد ان تركني وكنت منتهياً من دراسة الحقوق منذ ثلاث سنوات خلت

واعلمته بالمهمة الاقتصادية ، فدعاني لتناول طعام المساء في داره فقبلت ، ووعدني ان ندرس القضية في الليل نفسه فودعته وانصرفت شاكراً له حسن الضيافة والاهتمام بالقضية .

وعدت الى داره في الساعة التاسعة فاستقبلتني الكونتس هنري دي شامبون واستعذرت ان الكونت في محادثة هامة مع احد رجال الوفد الليتواني الذي اتى ليسلمه مهام قضيته السياسية ، وجلست معي مدة ، الى ان انصرف الضيف واتى الكونت الصديق وخاطبني :

— اترى كم انا اتعب ، وهكذا احرق معظم اوقاتي في مقابلة ومحادثة الوفود ، السياسية في كل يوم ، ولكنني انا سعيد لأني ادافع عن حياة الامم المغلوبة على امرها والمقهورة وكثيرا ما دافعت عن القضية السورية العربية منذ عشرات السنين . واخذ يفصل لي كيف استقبل الوفود ، واخذ يناصر الامير فيصل (ملك العراق اليوم) وقد اراني مقالا هاما علق فيه كيف مات الصديق المجاهد المرحوم الدكتور عادل نكد في معركة الشام العظيمة ، واستهجن العمل ، مما لا تقوى على كتابته الصحف العربية ..

ويتوجب علي في هذا المقام ان اقدم الكونت هنري دي شامبون الى ابناء البلاد ، انه المجاهد العظيم في سبيل استقلال البلاد دون ان تعلم البلاد جهاده واذكر انه قال لي اثناء الحديث انه يعجب من امة متحدة كفرنسا تريد ان تلبس البلدان والامم ثوب حضارتها ، وقال ان الاختلاف في العوائد يوجب حتما الاختلاف في تسرب الحضارة الى النفوس ، فاربما حضارة تلتئم مع عقلية الشعب الافرنسي قد توجب ضرراً في تسربها في عقلية الالماني ، او السوري او الانكليزي ، فكل حضارة لا تسمى حضارة الا اذا قبلتها وكانت ملائمة لروح الشعب ونفسيته وعقليته ولذلك يرى الكونت دي شامبون انه يستحيل على البلاد المثمنة في اوروبا ان تجعل هدفها الاسمى في مساعدة الشعوب المتأخرة ان تلبسها ثوب مدنيتها في باديء كل بديء

ولكن يجب على اوروبا ان تلبي مطالب الشعوب المقهورة وان تساعدها فيما تتطلبه اديباً ومدنياً ، وليس لها ان تعمل على جبرها بقبول مدنيتها ثم تعبدها في الاسعاف ..

وبعد الطعام تناول ملف القضية وقال ان (الدوسيه كبيرة) فهل هناك شيء اخر ... قلت — ان القضية تحوي عوامل ثلاث — الاولى وضعية طرابلس الاقتصادية واهميتها المقبلة في العالم الدولي ومصالحه في الشرق والثاني وضعيتها الخاصة المالية الناتجة عن تأخر اسواق الليمون . والثالث قضية عقد المعاهدة مع روسيا حفظاً لتجارتها .

المعاهدة مع روسيا

وكان للكونت دي شامبون مقصد عال فقال انه على صلة تامة مع السفارة الروسية في باريس ، ويرى انه قبل المطالبة بعقد معاهدة روسية — سورية من وزارة الخارجية الافرنسية يجب ان نتيقن من قبول روسيا ، وانه يشك في ان روسيا سوف تقبل هذه المعاهدة .

وكتب في مفكرته انه سيقابل السفير في الغد ودعاني لطعام الغداء في اليوم الثاني ووعدني انه سيطلب مقابلة خاصة يقدمني في اثنائها الى السفير الروسي في باريس . وعلى هذا الوعد والامل افترقنا . وكانت الساعة طبعا الواحدة بعد منتصف الليل .

في الساعة الرابعة من الليل

ولما كان نهار الغد مملوءاً من المقابلات الرسمية ومشحوناً في التقارير والتحارير وتسويد الاوراق والاجوبة ، وكان قد طلب مني الكونت دي شامبون ان اهيء له تقريراً ضافياً عن حالة الاسواق التجارية التي تروج في سوريا لصالح روسيا والبلاد ، لذلك عمدت — مجبوراً — في هذه الساعة لان اشتغل في مكتبي الخصوصي من الساعة الثانية ليلاً — الى الساعة السادسة والنصف من الصباح

في ٥ تموز ١٩٣٢

وزرت صباحاً بعض مكاتب الصحف الصديقة « كالارادة » والكوتيديان ، والطان ، والصباح — الماتان — الخ .... وعرجت في الساعة العاشرة الى مكتبي في دار مندوبية المفوضية الافرنسية وبقيت فيه الى الساعة الواحدة بعد الظهر ، حيث اتممت بعض التقارير الى وزارة التجارة الافرنسية .

طعام الغداء في دار الكونت

واستقبلني الكونت بنفسه وتعلو على وجهه ابتسامته المعتادة ، واول ما فاجأني به ان قال لي ان السفير سيستقبلني غداً وهو سعيد للتعرف علي والتحدث

في القضية وايجاد الحلول .

وكنت فرحاً طروباً وكنت سعيداً لهذه المفاجئة الغريبة والكبسة وانصرفت حوالي الساعة الثالثة حيث كان في انتظاري احد موظفي السفارة التركية ، وكنت قد ضربت موعداً مع قنصل سويسرا في باريس حوالي الساعة السادسة والنصف .

في ٤ تموز

في الصباح تلقيت نبأ تلفونياً من قبل النائب اونغه يطلب الي ان احضر دوسية خصوصية ليدرسها بنفسه قبل ان يرى الوزير الرئيس الذي كان يحتمل وصوله في العاشر من تموز من لوزان ويقصد بالمسيو هريو رئيس الوزارة ووزير الخارجية الذي كان وقتها في موءتمر لوزان لا يحضر لباريس الا ساعات محصوصة ومحدودة وكان الكل يختلس الوقت خلسة لروءياه ومحادثته في شوءون الدولة المستعجلة .

وكان علي موعد مع الكونت دي شامبون ان التقي واياه في مكتبه فاستقليت سيارة الى مكتب الصديق دي شامبون ومن ثم تابعت السيارة وجهتها ، الى الكه دورسيه ، فقصر البوربون حيث توقف الكونت قليلاً في محادثة بعض النواب في المجلس وعرجنا بعدها الى دار السفارة الروسية ، حسب الموعد المضروب .

في دار السفارة الروسية

وكانت هذه اول زيارة — دوبلوماسية — ووزارية ، ولكنني كنت قوي الاعتقاد من انني سانجح في مهمتي ولهذا كان الاضطراب بعيداً عني ، ولم اخش تلك الابهة في الزيارات او العظمة من الرياش والامكنة والاثاث ، وكل دواعي المفخرة كانت بجانبي اذ كنت اخدم وطناً خدمة صدق واخلاص ، وكنت قوي الحجة في كل مواقفي ، وكانت البراهين في حقيبتي من مستندات واوراق رسمية او شبه رسمية وهذا من اسباب القوة في الارادة والحق . .

كان السفير بانتظارنا ، فتقدمنا الحاجب حتى ردهة الاستقبال . فاذ نحن امام رجل نحيف البنية ، ذي لحية حمراء صغيرة ، وعينين صغيرتين وزرقاوين ،

وكانت علائم الظرف والكياسة السياسية بادية على محياه

قدمني الكونت هنري دي شامبون الى السفير فتصافحنا وتعارفنا ...

ثم تباحثنا ، فبدأ الكونت بتفهيم القضية ، واخذت بعدها اسرد الاسباب التي دعت طراباس للمطالبة باخذ العلائق التجارية مع روسيا من جديد ، وابنت للسفير كيف يمكن لروسيا ان تصدر حاصلاتها التي بلادنا بحاجة اليها وبدون اقل جهد للمزاحمة التي تتكبدها روسيا في بلاد العالم المنتجة

قال السفير — ولكن لسنا نحن بحاجة الآن لكثير من الليمون الحامض وذلك لسببين الاول هو اننا نجتهد لاعدام هذه المادة التي كما تعلمون تمثل المواد المفتخرة ولان استعمال هذا الليمون مع الشاي ليس من الاقتصاد ، وخصوصا مع الازمة الحالية ، والسبب الآخر هو ان لنا مصالح مشتركة مع ايطاليا فهي تورد لنا ما يكفينا من حاصلاتها السنوية وهي تستورد اكثر من (٥٤٥) مليونا من الفرنكات من المواد الروسية

قلت له — ولكن من مصلحة روسيا التجارية ان تجد منافذا لها في الشرق في سبيل توثيق العلاقات الاقتصادية وخصوصا مع بلادنا التي هي بحاجة ماسة لمواردها والتي تستهلك يوميا ، كالأخشاب والحبوب ، والزيوت البترولية والبنزين . ولقرب الموانئ التجارية وعدم المزاحمة في اسواقنا ، فيكون لروسيا حظاً وافراً ، لتصدير كثير من موادها المذكورة

ولكن من الوجهة القضائية ، قلما يكون التصدير عن طريقة المبادلة فالتعريفة الجمركية تكون ذات الحد البسيط ، فيمكن للأسواق عندها ان تنتعش في بلادنا لرخص الحاجيات الواردة من روسيا ولقلة المصارفات النقلية فيما بين روسيا والبلاد المشمولة بالانتداب

وقدمت بعد حديث طويل - جدول المواد التي يمكن استيرادها من روسيا فوعد السفير بدرس القضية ومفاوضة « موسكو » بطريقة المبادلة التجارية . وضرب لنا موعداً في الاسبوع القادم ، فشكرناه على ثقته هذه واهتمامه وانصرفنا ..

في ٧ تموز ١٩٣٢

وكان اليوم موعد وصول المسيو بونسو المفوض السامي ، الى باريس ، وكان من حسن السياسة ان اتركه يستريح من سفره ، قبل ان اواجهه بالقضية المذكورة

المسيو بونسو يندب الفونس ايوب

وقبل الظهر من يوم العاشر من تموز غب مقابلة المسيو بونسو قد ابلغني الاستاذ ايوب ان المفوض السامي المسيو بونسو قد انتدبه ليرافقني الى وزارة الخارجية الافرنسية وهكذا اخذنا وعداً مع مدير الشؤون السياسية لغرفة اسيا — افريقيا في الوزارة وكان ذلك في مساء الغد الساعة الخامسة

وكنت اعتقد انه لا بد من مجابهة المسيو بونسو للمشروع وكان خوفي شديداً من هذه المجابهة ، ولكن لا انكر دهشتي وقتما علمت ان المسيو بونسو مقتنع جد الاقتناع من ضرورة حل المشكلة الطرابلسية ولذا انتدب من قبله المعتمد اللبناني

في وزارة الخارجية — القسم السياسي

وفي الموعد المضروب مع المسيو (فوكه) كنا في الوزارة ، وقد استقبلنا الرئيس بكل ما يليق بالاحترام ، فقدمني الاستاذ ايوب الى الرئيس وقال له ان المسيو بونسو قد انتدبه بالنظر لكثرة اشغاله لان يرافقني وهو لا يرى مانعاً من ان فرنسا تنظر بعين العطف لحل هذه القضية . فتحدثت معه طويلا وقلت له اني آت من بعيد لثقتي من ان مطاليب الطرابلسيين سوف تجد اذناً مجردة صاغية و بالفعل تأثر المسيو فوكه من حديثي لما شرحت له الوضعية التي تعانيها طرابلس فقال انه سيحول الاوراق حالا للغرفة التجارية وبعد الدرس يعرف المعتمد ما سيحدث ، فودعناه وانصرفنا شاكرين

المسيو هربو يتكلم

وفي نفس المساء تلقيت دعوة خصوصية من صديقي النائب لونغه لحضور جلسة حافلة في قصر مجلس النواب ووعدني ان يجمعني في اثنائها بالرئيس

ادوار هريو ، حيث سيتكلم في المجلس عن اعماله في موتمر لوزان ولكثرة اشغال الرئيس هريو فلا تتمكن من رويته سوى في المجلس .

فخففت في الحال الى المجلس وكان الجوّ مكهربا للحوادث السياسية في فرنسا وموتمر لوزان والكل كان على رأسه الطير في انتظار خطاب الرئيس هريو على منبر المجلس .

وتكلمت مع النائب المسيو فورتانيه وسيكس كانن ووعدا انهما مستعدان لمساعدتي وطرح القضية امام المجلس اذا اقتضى الامر لذلك لأن فرنسا هي مسوءولة عن اعمالها الانتدابية امام المجلس ، وفي اثناء الحديث رأيت المسيو لونغه يفتش علي بلهف وفاجئني بقوله : لقد حجزت لك مكانا في الالواج الرسمية ثم ابتسم وتابع قوله : لأنك مندوب رسمي ، وفعلا صادف محلي بقرب سفير روسيا صدفة وسفير تركيا الذي تعرفت اليه بواسطة خالي فواد بك خلوصي مبعوث طرابلس الاسبق في مجلس المبعوثان ، ورئيس محكمة التمييز في تركيا حاليا

وبات الاستاذ لونغه يحدثني في كل فرصة الى ان اعتلى منصة الخطابة الرئيس هريو فشخصت اليه العيون ، فبسط قضية موتمر لوزان ، ودام في موقفه من الساعة العاشرة ليلا الى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل ، حيث ارتاح قليلا ثم انهالت عليه الاسئلة الوزارية ، وكانت جلسة عظيمة في التاريخ البرلماني حيث دامت الى الصباح دون مقاطعة

وفي الساعة الرابعة بعد منتصف الليل دخل المسيو هريو الى الغرفة المعدة له ليرتاح فاشار علي المسيو لونغه باتباعه فنزلت من الالوج الى القاعة العمومية في المجلس واجتزت الرواق الرسمي للوزراء ، وتقدمني النائب في وسط الجموع الى ان دخلنا غرفة الرئيس وكان يشرب قدح ماء ويشير الى الساقي بثانٍ وثالث

وكان المسيو لونغه يحب المزاح كثيراً مع الرئيس حيث قال له مقدما اياي : « ها ان مندوباً آخر يود ان يطالبك بتنفيذ وعدك وتصريحاتك الوزارية .. فنهض الرئيس وصافحني فهنأته بفوزه ، وقلت له : اني اشعر بسرور بمصافحة

اكبر رجل ديمقراطي في فرنسا . ولم ارد ان افاجئه بالقضية وانما طلب اليه المسيو لونغه وعداً ، فقال له اذا كان بوسعه فلا يتأخر انما بامكاننا ان نراه بعد رجوعه من لوزان في قصر الرئاسة .

في سفارة روسيا

وبعد انتهاء فرصة الاعياد في باريس من ١٢ تموز الى ١٥ منه ، دعانا مستشار السفارة الروسية من لدن السفير للمذاكرة في الحلول التي نراها مناسبة للقضية ، وكنت اذ ذاك برفقة الكونت هنري دي شامبون ، ودامت المحادثة بحضور محامي السفارة والمستشار ، وبات الأمر معلقاً على الصورة التالية :

الحلول

بالنظر لعدم مقدرة سفير روسيا بأخذ المفاوضات من قبله ففضل ان يوءجل البت في تحديد الكميات الى عند ذهابه لموسكو ، ومحادثة حكومته رسمياً ، وهو يخبرني بالنتيجة وبتحديد الكمية التي تأخذها روسيا من سوريا وكلفني ان اذهب معه لموسكو ، ولكني رفضت بتاتا ، وقلت له اني على استعداد للذهاب الى استانبول فقط

قانون المبادلات الروسي

بما ان روسيا بشخص حكومتها تتاجر مع باقي الدول ، على قاعدة المبادلات للمحاصيل ، فيشق ان تتعامل روسيا مع البلاد المشمولة بالانتداب ، ورأسا مع الافراد ، وحيث ان تجار الليمون يهمهم ان يصلوا لغايتهم المنشودة للحصول على ثمن بضاعتهم فكان من الصعب جداً انتظار ورود المواد الروسية للبلاد ، ثم بيعها ، ومن بعدها تصفية الحساب مع باقي المحلات التجارية في البلاد فلهذا عمدت الى الاقتراح الآتي الذي حاز رضاء روسيا على شرط ان يعرضه سفيرها في باريس على حكومته ومن ثم يبلغني رأي حكومته في اواخر شهر ايلول على الاكثر .

طريقة المبادلة — برنامج [شنبور — باركوف]

يوسس في البلاد المشمولة بالانتداب — موسسة مالية للمبادلات الوطنية الروسية على قاعدة رأس مال لا يقل عن ٣٠ مليون فرنك ، تشترك روسيا في اكتتاب ٢٠ مليون والتجار ذو المصالح والعلائق بـ ١٠ ملايين فرنك ، وتوءلف غرف تجارية مختصة بصنف كل منها وهي تسلف لتجار الليمون ولباقي التجار الذين يصدرون بضاعتهم الوطنية الى روسيا « وهي تبيع بالجملة موارد روسيا في البلاد المشمولة بالانتداب وفي آخر السنة تصفي الغرف التجارية حسابها وهكذا تمشي هذه الموءسسة حسب البرنامج الذي وضعته وكافت مستشار السفارة الروسية ان يطلق عليه اسم برنامج شنبور — باركوف — .

وقد حمل السفير هذه المقترحات التي اتفقنا عليها مبدئيا الى موسكو على بناء ان يخبرني في اواخر ايلول عن النتيجة . وكان قد كلفني السفير الحضور لموسكو ولكنني رفضت وفضلت ان تكون قاعدة المفاوضات في استانبول او في بيروت .

في قصر الرئاسة

وفي ٢١ تموز تلقيت دعوة رسمية لمقابلة رئيس الوزارة الافرنسية المسيو هريو ، ووزير الخارجية في قصر « الكي دورسيه » في باريس وحيث كنت متغيباً عن باريس قبل يومين فقد ارسلت هذه الدعوة الى النائب لونغه ليبلغني اياها وفعلا تلقيت منه الرسالة الآتية :

— مجلس النواب — باريس في ٢١ تموز ١٩٣٢ « مستعجل وهام »

« سيدي العزيز »

« ان الوزير سيستقبلنا غداً الجمعة في الساعة ١٨ ، في قصر وزارة الخارجية « في الكي دورسيه »

وتفضلوا ... الامضاء « جان لونغه »

فتلفنت له حالا ، وعين لي موعد اللقاء في الكي دورسيه في صالون انتظار النواب ، وجرت العادة ان يسجل اسماء الزائرين الرسميين ، وكانت الساعة السادسة تماما حينما وصلت الى قصر الرئاسة فقدمت بطاقتي وكان الحاجب علم بزيارتنا ، وقادني الى صالون الانتظار الرسمي للنواب ، و بعد دقيقتين وصل النائب لونغه واجتزنا السلم للطابق الاول والرواق العظيم ذو الزخارف اللطيفة ، وكان الأثاث كله من آثار العائلة المالكة «بورنو» الشهيرة مما يعجز عن وصفه القلم والفكر ، وهذه الرياش ، والاثار القديمة الذهبية ، والاواني ، كل ذلك كان كلمح البصر لما تلقانا حاجب آخر ، اوصلنا لحاجب ثالث ، الذي اعلم الوزير بقدومنا ، فدفعني الاستاذ جان لونغه لان اتقدمه

حديث المجاملة — الدبلوماسية

وكان الوزير — بغانون — منتصباً وقوفاً في منتصف الصالة الحمراء ، وهو مربوع القامة ملتحي بالرغم عن صغر سنه ، فهو لا يتجاوز السادسة والاربعون وكانت الابتسامة لا تفارق محياه ، وبادرنا بما يلي :

— اهلا بكما . ، وعندها قدمني الاستاذ لونغه الى الوزير ، ثم جلسنا ، وبدأ لونغه الحديث عن المهمة الاقتصادية وترك لي الكلام حيث قلت :

— يا صاحب السعادة ، لا تجهلون الموقف الحرج الذي شرفني ابناء وطني الطرابلسيون بأمر الدفاع عنه ، ولكنني اشعر بسرور زائد عندما اعلم حق العلم انني اتيت لأطلب مساعدة دولة فرنسا التي ما فتئ المسيو هريو اكبر رجل ديمقراطي علماني — يصرح بان وزارته ستعمل جهودها في سبيل انعاش الدول المشمولة برقابتها اقتصاديا .

وبناء على هذه التصريحات الوزارية جئت لباريس لاقدم تحيات مواطني الكرام وانا اعتقد بكل جوارحي بان القضية الطرابلسية ستنال اكبر عطف رجال الأحرار الافرنسيين

ان طرابلس قاست الأمرين وليس ذلك من الازمة العالمية فهي على خلاف كل هذا ، تتألم من ازمة زراعية قاسية لو اتخذت السلطة الافرنسية السبل الرشيدة لدرئها لما حدث كل ذلك

ولا اود ان اطيل الكلام واعبث باوقاتكم الثمينة انما الواجب الوطني والمهنة دفعاني لأن اتمثل بين أياديكم لعل يرتاح وجداني بكلمة منكم يكون منها انهاء مسوءولية كبرى تقع رأسا على حكومة فرنسا بصفتها الانتدابية في البلاد

ودليل حق اقوالي ان العميد السامي المسيو بونسو قد تكرم بانتداب الاستاذ الفونس ايوب ليرافقني الى وزارة الخارجية — القسم السياسي التجاري — وهذا دليل واضح على ان القضية تحتاج لعطف فرنسا طالما ان المفوضية ليست ذات صلاحية لعقد الاتفاقية الروسية ، وها اني اقدم لكم ملف القضية مع تحرير خاص للمسيو هريو

— الوزير بغانون — اني آسف لعدم امكان وجود الرئيس هريو في القصر ولتغيبه في لوزان وهو كلفني ان استقبلكم — واني اقول واعدكم امام الصديق الزميل لونغه ان فرنسا لا ترى مانعا من حل القضية حسب الحلول التي اقترحتموها فقط يجب ان تحال الى الدرس الرسمي

وبعدها اخذنا نبحث عن سوريا وعن الامور التي جاءت للوزارة بصفة سياسية فقلت له اني سعيد ان آتي بصفة اقتصادية بحتة فهنأني على ذلك وبعد حديث اخر للمجاملات الديبلوماسية ، تركنا قصر الرئاسة مشيعين بالاكرام كما دخلناه ...

ملف القضية الطرابلسية

تتألف اوراق القضية الطرابلسية من التقارير التالية :

١ — وضعية طراباس الخصوصية في الجمهورية . ٢ — الاسباب والنتائج للازمة الطرابلسية .

٢ – الوضعية الحقوقية – والاقتصادية للقضية ٣– الاسباب القانونية – الحكومية ٤ – جدول تجارة التصديرات لما قبل الحرب ٥ – لما بعد الحرب ٦ – لسني ١٩٢٠ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ .

٧ – خلاصة المطاليب المشروعة .

٨ – تقرير الى المفوضية ٩ – تقرير الى رئيس الجمهورية ١٠ – الى وزارة الزراعة

المستندات

١ –صك الانتداب ، ٢ – الردود على نظرية المفوضية العليا . تقرير في ١٨ حزيران سنة ١٩٣٢

٢ – معاهدة لوزان وتفسير احكامها – ٣ تفسير احكام الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من صك جمعية الامم ، – ٤ تقرير الى المسيو رينكلو مستشار الدوائر الاقتصادية في المفوضية ، ومندوب المفوض في السراي .

٥ – كتاب وقرار النقابة في ١١ حزيران سنة ١٩٢٢ .

الصلاحية والمرافعة

١ – تقرير لرئيس الجمهورية ، ٢ الى المفوضية ، ٣ الى وزارة الزراعة ، ٤ الى المسيو فورنيه .

المستندات

١ – كتاب من رئاسة الوزارة الافرنسية ووزارة الخارجية ، الى الاستاذ شنبور بتاريخ ١١ آب سنة ١٩٣٢ بخصوص التدريب والتشجيع لمنتجي الليمون بطرابلس من لدن المفوضية .

٢ – مطاليب الطرابلسيين والعرائض .

٣ – تقرير المسيو (جوبر) بحق ضرورة الرقابة للنقابة . والمصلحة .

٤ – تقرير المسيو فورنيه الى رئاسة الجمهورية والمفوضية .

المحتويات — واقوال الصحف

لقد يطول الشرح عن ذكر محتويات القضية ولكان لزمه كتاب آخر على انه قد بلغ هـذا الملف لجميع اوراق وتقارير القضية : (٣٤٥) صفحة على الالة الكاتبة ، على ان اقوال الصحف الغراء التي ساعدتنا في حملاتها القوية والمنطقية كان لها اكبر تأثير عند رجال السلطتين

وكان لاقوال الصحف الباريسية اسعافاً كبيراً للعطف على القضية الطرابلسية .

الحلول التجارية في باريس

عرف القاريء ان سفير روسيا قد رفض شراء الليمون لروسيا لصوالح هذه مع ايطاليا ولكن لما اقنعته بضرورة المبادلة بتقرير ضاف عن حالة المواد الروسية واستهلاك البلاد لها يومياً وحاجاتها اليها وعد بان روسيا ستشتري كمية معينة

ولهذا رجعت الى وزارة التجارة وتم الاتفاق معها على ما يلي :

١ — ان تطبق التعريفة البسيطة على ليمون طرابلس ، ٢ — ان تدرس اعفاء ١٠٠٠٠ طن منه من الجمارك في فرنسا . ٣ — ان يتعهد رئيس نقابة مجلبي الاثمار في فرنسا بان يشتري كل ليمون لبنان على شرط تحسين حالة الليمون والاعتناء بتوضيبه وباسعار حسنة كما يلي بالجدول الآتي .

الحلول الروسية

ان روسيا ستوفد مندوباً من لدن حكومة موسكو للاتفاق مع الاستاذ شنبور على كيفية التسوية التجارية . وعلى كمية معينة .

الحلول السويسرية

وعرجت على سويسرا كي اتعرف على حالة الاسواق التجارية وساعدتني الحكومة السويسرية اكبر مساعدة بأن قدمت لي اكبر المجلات التجارية في لوزان ، وزوريخ ، وبال ، والاسعار كما يلي في الجدول الاتي .

المندوب الروسي المنتظر

وقد اتاني نبأ مستعجل بالطيارة من الكونت دي شامبون بتاريخ ٢ ايلول يفيد في وصول مندوب روسي قريباً موفداً من حكومة موسكو للتداول بالقضية معي

الصلاحية والمراقبة

وقد بات في الحكم المقرر بعد مواجهاتنا الرسمية لدى رئيس الحكومة اللبنانية ومستشار المفوضية الاقتصادي ومدير الزراعة الامير رفيق ارسلان ، ان نعطي النقابة صلاحية واسعة وقد زرت برفقة المسيو جوبر حضرة المحافظ الجديد السيد كامل بك حميه وتحدثنا معه طويلا وهو ينوي كل خير لصالح ليمون طرابلس . وفي الاسبوع القادم سيصدر مرسوم المراقبة من لدن الحكومة

جواب وزارة الخارجية الافرنسية

وقد تلقيت تحريراً من النائب لونغه بتاريخ ٣٠ آب سنة ١٩٣٢ مرفوقاً بجواب وزارة الخارجية الافرنسية وقد نشرته في الصحف المحلية لاهميته وهو يقول ان الحكومة الافرنسية اوعزت للمفوضية بأن تدرب الاهالي وتسعفهم على تحسين ليمونهم وانه لا يمكن عقد معاهدة قبل ان يضمن الطرابلسيون صحة ليمونهم

في المفوضية

وبناء على اشعار الوزارة المسؤولة توجهت لبيروت ، وسنشكل قومسيون لدرس هذه القضية يهتم لشؤون طرابلس الاقتصادية وليمونها بالاخص .

الاسعار والجمارك

قد يطول الشرح هنا من ذكر الاسعار فآمل من الطرابلسيين ان يتداركوا معي قبل ارسالهم ليمونهم ليعرفوا الصواب ولدي جميع المعلومات من كافة المحلات التجارية : بواسطة القناصل الدولية في باريس .

هذا مجمل خدماتي في سبيل طرابلس وطني المحبوب ، وساواصل كل المساعي خدمة الصالح العام والخاص .

في يوغسلافيا

لقد اعلمني قنصل يوغسلافيا في باريس ان دولته تقبل الليمون الحامض بدون جمرك والبرتقال بدفع (٤) دينار عن كل ١٠٠ كيلو غرام .

في تركيا

وبما ان تركيا قد دخلت اخيراً في جمعية الامم فأني اواصل السعي للتوصل الى انقرة لتعديل التعريفة الجمركية بالاتفاق مع الحكومة التركية — والافرنسية .

في مدينة ليون

ان مدينة (ليون) الافرنسية مستعدة لان تأخذ وحدها ١٠٠،٠٠٠ صندوق ليمون حامض على شرط النظافة والاتقان والتعامل مع شركة

هذه اكبر الحلول التي توصلت اليها ، وقد كان لسفري هذا اعلان كبير لصالح طرابلس وتجارة ليمونها بدل ان تتكلف التجار الوف الليرات لهذا الاعلان .

المعرفة السفرية البحرية

لقد اتفقت مع شركة المساجري ماريتيم ، بوجود معتمد لبنان على ان تتقاضى ٤ فرنكات فرنساوية ورق ، عن كل صندوق يشحن لمرسيليا وهذه خطوة كبرى في سبيل الليمون الطرابلسي .

اتفاقية [شنبور — مونو]

وقد عقدت لصالح طرابلس في باريس اتفاقية تجارية بتاريخ ٢٦ تموز سنة ١٩٣٢ بصفتي مندوب طرابلس الاقتصادي ، بيني وبين المسيو مونو رئيس نقابة مجلبي الاثمار في فرنسا بباريس وهو مدير اكبر شركة ثمرية تعهد بواسطتها ان يشتري اثمار لبنان كلها على شرط ان يتعامل مع شركة في البلاد منظمة واني ساع لتنفيذ هذه الشركة في البلاد .

جواب وزارة الخارجية الافرنسية

وورد الينا في ٥ ايلول ١٩٣٢ ، الرسالتين الاتيتين من باريس ·

الاولى :

« مجلس النواب » باريس في ٣٠ اب ١٩٣٢

الاستاذ رأفت شنبور مندوب طرابلس الاقتصادي

سيدي العزيز

· · · ارسل اليكم الكتاب الذي وردنا من وزارة الخارجية الافرنسية كي تتحفونا بالمواد اللازمة للرد على فحوى الجواب ، فانني مستعد كما عاهدتكم لان اتابع اعمالي في الوزارات المسؤولة .

وتفضلوا · · · ·

« جان لونغه »

الثانية :

الجمهورية الافرنسية

وزارة الشؤون الخارجية

دائرة الشؤون السياسية والتجارية

باريس في ١١ اب ١٩٣٢

سيدي النائب والزميل العزيز

لقد تفضلتم بتسليمي يوم ٢٣ تموز الماضي ، تحريراً وملف اوراق ، من قبل الاستاذ شنبور بصفته « مندوب طرابلس الاقتصادي في باريس وجامعة الامم »

فلي الشرف باعلامكم اني اضطررت لان ارسل هذه المستندات الى بيروت راجياً المفوضية ان تدرسهم درساً دقيقاً وتجيبني عن النتائج ·

ومن الان ، اعتقد من واجبي اعلامكم ان الازمة التي يتألم منها منتجي

الليمون بطرابلس لها اسباباً اساسية اكثر من التي لا يعتقد بها الاستاذ شنبور . وان الاتفاقية التجارية فيما بين الدول المشمولة بالانتداب وروسيا قد لا تكفي لحل الازمة طالما ان منتجي الليمون الطرابلسي لا يحورون من الاساس اصول توضيب الليمون والاعتناء بزراعة اثمارهم وتحسين ارسالياتهم ، فهم والحالة هذه لا يقدرون ان يتأملوا بمزاحمة حتى في الاسواق الروسية ، المحاصيل الفلسطينية والايطالية والاسبانية .

على ان دوائر الاقتصاد في المفوضية ستدرسهم وتشجعهم في هـذه الوسائل والاصول الضرورية .

وتفضلوا بقبول . . . .

الامضاء : عن رئيس مجلس الوزراء
ووزير الخارجية
الوزير المفوض
[الكسي ليج]

اهم الحلول

اتفقت مع الحكومة والمفوضية عـلى مواد المراقبة التي تكون من قبل الحكومة وان تتعهد وزارة الزراعة باسعـاف شركة تقوم بالاعتناء وتحسين ارساليات الليمون .

وكل هذه الحلول تتوقف على حسب نوايا الطرابلسيين وقوة عملهم وحزمهم واعتقد ان القضية اخذت مجراها الطبيعي وستشعر طرابلس بحقيقة اعمالي التي اوردتها في الميزان .

قرار المفوضية للمبادلة الروسية ـ الجمركية
رقم ٢٧٣١

ان المفوض السامي بالوكالة للجمهورية الافرنسية بناء على ... يقرر:

مادة ـ ١ خلافاً لنصوص المادة (٥) من القرار رقم ٢٩٦ في ٥ مايس ١٩٢٦ ان البضائع الروسية لا تدفع عند دخولها البلاد المشمولة بالانتداب الافرنسي سوى التعريفة العادية بدل القصوى وذلك حسب شروط المادة (٢) وعلى ان تكون مرسلة لتجار هذه الدول بدل بضائع صادرة منها وبذات القيم ولتجار روسيين.

مادة ٢ ـ يشترط لتطبيق احكام المادة (١): (ا) ان يبرز التاجر عند وصول البضاعة اليه شهادات الشحن للمواد المرسلة لروسيا (ب) ان ادارة الجمارك تسلم عند الطلب شهادتين تعطى واحدة للطالب عند التصدير (ج) ان يبرهن الطالب عند الاستلام ان قيم المواد المصدرة لروسيا تدفع بدل مواد اخرى روسية وان تتبع الادخاليات كلها او قسم منها طريقة المبادلة.

مادة ٣ ـ تطبق احكام المادة (١) على كل المواد الروسية ما عدا الكاز والبانزين والمازوت التي تبقى خاضعة للقرار رقم ٢٣١٦ المؤرخ في ١١ كانون الثاني ١٩٢٩

مادة ٤ ـ ان السكرتير العام والمفتش العام للجمارك مكلفان بتنفيذ هذا القرار على المواد الروسية اعتباراً من اول ايلول عام ١٩٢٩

الامضاء: [تيترو]

DATE DUE

380.0956:S52dA:c.1
شنبور ،شفيق،
دفاع... عن نظرية "ان الدولة المنتدبة
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01023596

380.0956
S52dA

380.0956
S52dA